التقرير الشهري لأداء أسواق الأوراق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي **أبريل 2024**

تراجع البورصات العالمية يؤثر سلباً على أداء الاسواق الخليجية...

تراجع المؤشر الخليجي للشهر الثاني على التوالي في أبريل 2024 بعد أن أثر تراجع معظم المؤشرات العالمية خلال الشهر على أداء أسواق المنطقة. حيث تراجعت كافة الأسواق الخليجية تقريباً خلال الشهر، باستثناء عمان، التي شهدت نمواً للشهر الثاني على التوالي. *ويعكس الانخفاض العالمي بصفة رئيسية ترسخ معدلات التضخم، خاصة في الولايات المتحدة، بالإضافة إلى عمليات جني الأرباح واستمرار القضايا الجيوسياسية. كما أثر ارتفاع معدلات التضخم على محادثات خفض أسعار الفائدة، حيث تشير آراء الإجماع في الوقت الحالي إلى خفض أسعار الفائدة مرة واحدة أو مرتين على الأكثر في وقت لاحق من العام الحالي.*

أداء مؤشرات أسواق الأسهم الخليجية منذ بداية العام 2024

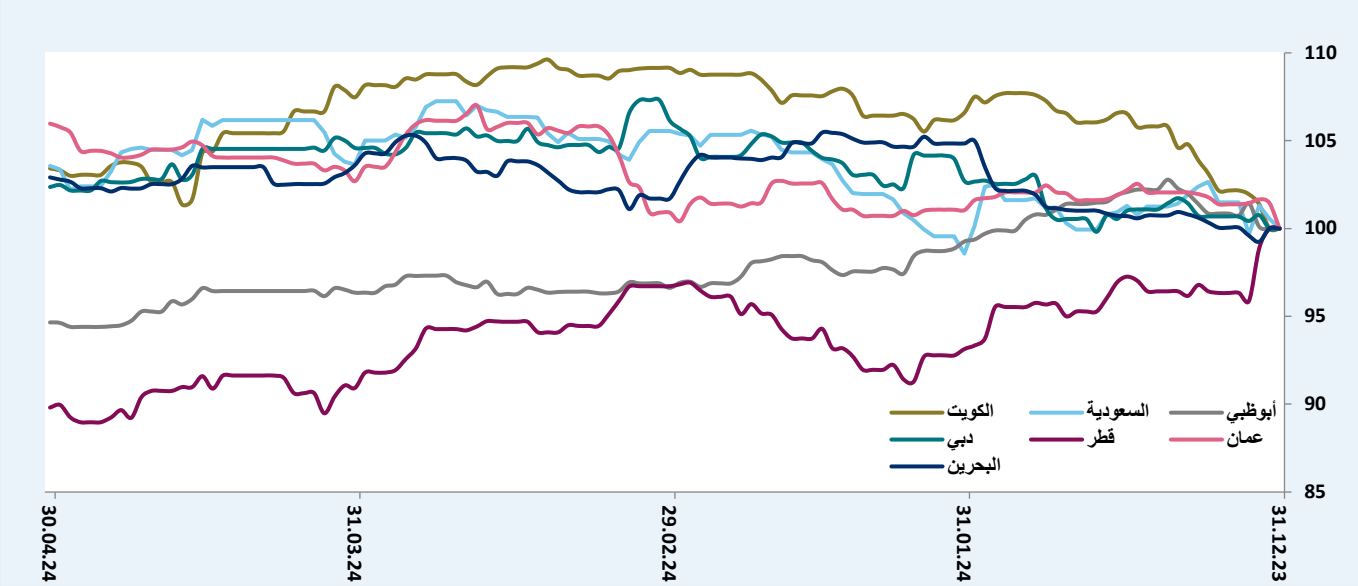

المصدر: بحوث كامكو إنفست

وانخفض مؤشر مورجان ستانلي الخليجي بنسبة 2.1 في المائة خلال الشهر مما يعكس تراجع الأسواق بمعدلات منخفضة في خانة الآحاد، في حين شهد مؤشر سوق مسقط 30 نمواً بنسبة 3.2 في المائة. *وشهد مؤشر السوق العام في بورصة الكويت أعلى معدل تراجع خلال الشهر بنسبة 3.8 في المائة فيما يعزى بصفة رئيسية إلى عمليات جني الأرباح، خاصة بالنسبة للأسهم ذات رؤوس الأموال الكبيرة كما يتضح من انخفاض مؤشر السوق الأول بنسبة 4.3 في المائة. من جهة أخرى، تراجع كلا من مؤشري بورصة دبي وسوق أبو ظبي للأوراق المالية بما يقرب من نسبة 2 في المائة، في حين انخفض مؤشر السوق السعودي "تاسي" هامشياً بعد أن سجل انتعاشاً جزئياً بنهاية الشهر.* ***وفي ظل الانخفاض الذي سجلته البورصات الخليجية في أبريل 2024، بلغت خسائر مؤشر مورجان ستانلي الخليجي منذ بداية العام 2024 حتى تاريخه نسبة 2.0 في المائة. وفيما يتعلق بأداء كل من البورصات الخليجية على حدة، سجل مؤشر بورصة قطر وسوق أبو ظبي للأوراق المالية تراجعاً حاداً منذ بداية العام 2024، في حين سجلت بقية البورصات الخليجية مكاسب.***

أما على صعيد الأداء القطاعي لهذا الشهر، نلحظ تراجع معظم القطاعات ذات الثقل الوزني الكبير، بما في ذلك قطاعات الطاقة والبنوك والاتصالات، في حين شهد كلا من قطاعي المرافق العامة والأدوية مكاسب بنسبة 6.6 في المائة و3.8 في المائة، على التوالي. وشهدنا نمطاً مماثلاً للأداء منذ بداية العام 2024 حتى تاريخه، والذي كشف عن تراجع القطاعات ذات رؤوس الأموال الكبيرة سالفة الذكر ودخولها المنطقة الحمراء، بينما أظهرت ستة مؤشرات قطاعية نمواً ثنائي الرقم.

وعلى الصعيد العالمي، شهدت معظم أسواق الأسهم الرئيسية أداءً سلبياً خلال الشهر فيما يعزى بصفة رئيسية إلى تحول المعنويات المتعلقة بخفض أسعار الفائدة. وتراجع مؤشر مورجان ستانلي العالمي منذ بداية الشهر بعد أن سجل خسائر على مدار ثلاثة أسابيع متتالية. إلا ان البيانات الاقتصادية المطمئنة من بعض الاقتصادات ساهمت في تعزيز نمو المؤشر خلال الأسبوع الرابع، مما عوض جزئياً بعض خسائره بصفة عامة خلال الشهر. من جهة أخرى، سجلت الأسواق الناشئة مكاسب بدعم رئيسي من نمو عدد من الأسواق من ضمنها روسيا والصين والهند، وهو الأمر الذي قابله جزئياً تراجع كلا من سوقي البرازيل وكوريا.

أسواق الأسهم الخليجية	إغلاق المؤشر	الأداء الشهري (%)	الأداء منذ بداية العام (%)	القيمة السوقية (مليار دولار)	قيمة التداولات الشهرية (مليار دولار)	مضاعف السعر للربحية (x)	مضاعف السعر للقيمة الدفترية (x)	العائد الجاري (%)
الكويت - مؤشر السوق الأول	7,691.5	(4.3%)	2.9%	133.7	3.2	13.7	0.9	2.8%
الكويت - مؤشر رئيسي 50	5,755.1	(2.1%)	4.9%					
الكويت - مؤشر السوق الرئيسي	5,919.8	(1.1%)	6.3%					
الكويت - مؤشر السوق العام	7,051.1	(3.8%)	3.4%					
السعودية	12,394.9	(0.1%)	3.6%	2,875.4	35.9	22.5	2.6	3.2%
أبوظبي	9,067.4	(1.7%)	(5.3%)	695.5	4.3	19.7	2.7	2.2%
دبي	4,155.8	(2.1%)	2.4%	192.5	1.9	8.0	1.3	5.4%
قطر	9,727.0	(1.2%)	(10.2%)	155.3	2.3	10.7	1.3	4.9%
البحرين	2,029.1	(0.7%)	2.9%	91.7	0.1	8.0	0.8	8.3%
عمان	4,784.2	3.2%	6.0%	24.0	0.3	12.5	0.9	5.5%
إجمالي الأسواق الخليجية				4,168.3	48.0	18.6	2.2	3.3%

المصدر : بحوث كامكو إنفست

الكويت

شهدت مؤشرات البورصة الكويتية أكبر انخفاض شهري في أبريل 2024 بعد انتشار الأداء السلبي على نطاق واسع مما أثر على معظم مؤشرات السوق. وفيما يتعلق بمؤشرات السوق المختلفة، شهد مؤشر السوق الأول أكبر انخفاض شهري بنسبة 4.3 في المائة بعد أن شهدت معظم الأسهم ذات الثقل الوزني الكبير انخفاضاً خلال الشهر. وشهد مؤشر السوق الرئيسي ومؤشر السوق الرئيسي 50 تراجعاً أقل بنسبة 1.1 في المائة و2.1 في المائة، على التوالي، بينما سجل مؤشر السوق العام انخفاضاً بنسبة 3.8 في المائة لينهي تداولات الشهر مغلقاً فوق حاجز 7 آلاف نقطة عند 7,051.12 نقطة بعد استمرار تداوله دون هذا المستوى خلال منتصف الشهر. أما على صعيد الأداء منذ بداية العام 2024 حتى تاريخه، اكتست كافة مؤشرات بورصات الكويت باللون الأخضر حيث ارتفع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 6.3 في المائة، تبعه مؤشر السوق الرئيسي 50 بمكاسب بلغت نسبتها 4.9 في المائة، في حين نما كلا من مؤشر السوق العام ومؤشر السوق الأول بنسبة 3.4 في المائة و2.9 في المائة، على التوالي.

وعلى صعيد الأداء الشهري للأسهم المدرجة في بورصة الكويت، جاء سهم عيادة الميدان لخدمات طب الفم والاسنان في الصدارة بتسجيله لمكاسب بلغت نسبتها 74.5 في المائة، تبعه كلا من سهمي شركة يونيكاب للاستثمار والتمويل وشركة الامتيازات الخليجية، بتسجيلهما لمكاسب بنسبة 34.9 في المائة و19.5 في المائة، على التوالي. اما على صعيد الأسهم المتراجعة، جاء سهم مجموعة المشاريع المتحدة للخدمات الجوية في الصدارة بتسجيله لخسائر بنسبة 18.7 في المائة، وتبعه كلا من سهمي شركة رابطة الكويت والخليج للنقل وشركة الاستشارات المالية الدولية القابضة، بتسجيلهما لتراجع بنسبة 14.3 في المائة و12.1 في المائة، على التوالي. وعلى صعيد أنشطة التداول، انخفض إجمالي كمية الأسهم المتداولة هذا الشهر هامشياً بنسبة 0.9 في المائة وصولا إلى 3.41 مليار

سهم مقابل 3.44 مليار سهم تم تداولها الشهر السابق، في حين ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة على أساس شهري بنسبة 7.7 في المائة لتصل إلى 966.7 مليون دينار كويتي مقابل 897.8 مليون دينار كويتي في مارس 2024.

اما على صعيد الأداء القطاعي، فقد مالت الكفة لصالح القطاعات المتراجعة. إذ شهد مؤشر قطاع الصناعة أعلى معدل تراجع بنسبة 26.5 في المائة خلال الشهر، تبعه كلا من مؤشري قطاع الخدمات الاستهلاكية وقطاع التأمين بنسبة 4.1 في المائة و3.1 في المائة، على التوالي. وعلى صعيد القطاعات الرابحة، جاء مؤشر قطاع الرعاية الصحية في الصدارة، بتسجيله لمكاسب ثنائية الرقم في أبريل 2024 بنسبة 41.8 في المائة، تبعه كلا من مؤشري قطاع المواد الأساسية وقطاع السلع الاستهلاكية، بنمو بلغت نسبته 8.2 في المائة و7.8 في المائة، على التوالي. وتعزى مكاسب قطاع الرعاية الصحية بصفة رئيسية إلى ارتفاع سعر سهم عيادة الميدان لخدمات طب الفم والاسنان بنسبة 74.5 في المائة. وجاء أداء مؤشر قطاع المواد الأساسية بدعم من نمو سعر سهم شركة بوبيان للبتروكيماويات بنسبة 10.1 في المائة و سهم شركة السكب الكويتية بنسبة 8.2 في المائة. من جهة أخرى، يعزى تراجع مؤشر قطاع الصناعة بصفة رئيسية إلى انخفاض سعر سهم مجموعة المشاريع المتحدة للخدمات الجوية الذي فقد نسبة 18.7 في المائة من قيمته. وفي قطاع الاتصالات، تراجع أداء 3 من أصل 4 أسهم مدرجة ضمن القطاع، في ظل انخفاض سعر سهم اوريدو وزين بنسبة 1.1 في المائة و1.0 في المائة، على التوالي.

وبالنسبة للأداء المالي لقطاع البنوك عن فترة الربع الأول من العام 2024، بلغت أرباح البنوك الخمسة التي أعلنت عن تسجيلها لأرباح 352.0 مليون دينار كويتي مقابل 338.5 مليون دينار كويتي في الربع الأول من العام 2023، مسجلة نمواً بنسبة 4.0 في المائة. وسجلت جميع البنوك الخمسة ارتفاعاً في صافي إيرادات الفائدة على خلفية ظهور التأثير الكامل لارتفاع أسعار الفائدة، في حين كان اتجاه إيرادات غير الفوائد مختلطاً.

السعودية

سجل مؤشر السوق الرئيسية السعودية (تاسي) انخفاضاً هامشياً في أبريل 2024 مما يعكس إعلانات الأرباح الأخيرة التي أثرت على معنويات المستثمرين على الرغم من ارتفاع أسعار الطاقة، هذا إلى جانب الوضع الجيوسياسي في المنطقة الذي أثر سلباً على المعنويات. إذ ارتفع مؤشر تاسي إلى ذروته ووصل إلى أعلى مستوياته خلال الشهر بإغلاقه عند 12,708.3 نقطة في منتصف الشهر، إلا انه اتجه نحو الانخفاض خلال معظم جلسات التداول في الفترة المتبقية من الشهر، لينهي تداولاته على تراجع طفيف بنسبة 0.1 في المائة، مغلقاً عند 12,394.9 نقطة. وعلى الرغم من هذا التراجع، إلا ان السوق السعودية سجلت مكاسب بنسبة 3.6 في المائة منذ بداية العام 2024 حتى تاريخه.

وعلى صعيد الأداء القطاعي لهذا الشهر، فقد مال لصالح القطاعات المتراجعة في أبريل 2024. وجاء مؤشر قطاع المرافق العامة في صدارة القطاعات الرابحة بتسجيله لمكاسب ثنائية الرقم بنسبة 15.9 في المائة، تبعه كلا من مؤشري قطاع الأدوية وقطاع المواد الاساسية بمكاسب شهرية بنسبة 3.6 في المائة و3.5 في المائة، على التوالي. في المقابل، شهد مؤشر قطاع الإعلام أكبر انخفاض على مستوى السوق، بخسائر بلغت نسبتها 6.3 في المائة، تبعه مؤشر قطاع التطبيقات وخدمات التقنية بانخفاضه بنسبة 5.0 في المائة. وتعزى مكاسب قطاع المرافق العامة لنمو سهم شركة أكوا باور بنسبة 22.6 في المائة، إلى جانب مكاسب بنسبة 6.9 في المائة سجلها سهم شركة الخريف لتقنية المياه والطاقة. أما على صعيد قطاع الطاقة، تراجع سهم أرامكو بنسبة 2.4 في المائة خلال الشهر. في ذات الوقت، سجلت القطاعات ذات رؤوس الأموال الكبيرة مثل البنوك والاتصالات انخفاضاً شهرياً بنسبة 3.1 في المائة و 2.6 في المائة، على التوالي. وضمن قطاع الاتصالات، تراجعت ثلاثة من أصل أربعة أسهم مكونة لمؤشر القطاع بصدارة سهم زين الذي خسر نسبة 4.3 في المائة من قيمته. من جهة أخرى، سجلت ستة من أصل عشرة بنوك تراجعاً في أبريل 2024. إذ انخفضت أسهم عدد من البنوك الكبرى مثل مصرف الراجحي بنسبة 2.9 في المائة بينما سجل كلا من سهمي بنك الرياض والبنك

الأهلي السعودي تراجعاً بنسبة 5.8 في المائة و6.5 في المائة، على التوالي. في المقابل، ارتفع سعر سهم البنك العربي الوطني بنسبة 5.8 في المائة خلال الشهر.

الامارات

سجل مؤشر فوتسي أبوظبي انخفاضاً بنسبة 1.7 في المائة في أبريل 2024، مواصلاً بذلك اتجاهه الهبوطي في العام 2024 لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 9,067.42 نقطة. وأدى هذا التراجع إلى تعميق حدة الانخفاض منذ بداية العام 2024 حتى تاريخه، لتصل بذلك خسائر المؤشر إلى 5.3 في المائة، مسجلاً بذلك ثاني أكبر انخفاض على مستوى الأسواق الخليجية، كما تعتبر السوق الأخرى الوحيدة التي انخفضت بعد قطر. وكان أداء المؤشرات القطاعية العشرة في سوق أبوظبي للأوراق المالية مائلاً بشدة نحو القطاعات الخاسرة، إذ تراجع أداء تسعة مؤشرات قطاعية في حين سجل مؤشر واحد فقط مكاسب هامشية. وجاء مؤشر قطاع المرافق العامة في صدارة القطاعات الخاسرة بتسجيله أكبر انخفاض شهري على مستوى المؤشرات القطاعية في أبريل 2024، بخسائر شهرية بلغت نسبتها 7.0 في المائة لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 11,084.7 نقطة، فيما يعزى بصفة رئيسية إلى انخفاض بمعدل مماثل للسهم الوحيد المدرج ضمن مؤشر القطاع، وهو تحديداً سهم شركة أبوظبي الوطنية للطاقة. من جهة أخرى، جاء مؤشر قطاع الاتصالات في المركز الثاني، بانخفاضه بنسبة 6.9 في المائة، لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 4,230.0 نقطة. وبالمثل، شهد مؤشر قطاع الصناعة انخفاضاً بنسبة 4.7 في المائة خلال الشهر، مسجلاً بذلك ثالث أكبر انخفاض على مستوى المؤشرات القطاعية للبورصة.

تراجع المؤشر العام لسوق دبي المالي بنسبة 2.1 في المائة في أبريل 2024، مسجلاً بذلك ثاني انخفاض له على التوالي بعد أربعة أشهر متتالية من المكاسب، لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 4,155.8 نقطة. وكان الأداء القطاعي مائلا نحو القطاعات المتراجعة، حيث تراجع أداء 6 من أصل 8 مؤشرات قطاعية، بينما شهد القطاعان المتبقيان مكاسب خلال الشهر. وجاء في صدارة القطاعات الخاسرة القطاع المالي (-3.3 في المائة) والذي يعد أكبر قطاعات البورصة من حيث الثقل الوزني، مما دفع المؤشر العام للدخول في المنطقة الحمراء. وساهم الانخفاض الشديد الذي سجلته أسهم عدد من البنوك ذات الثقل الوزني الكبير، مثل بنك دبي التجاري (-5.8 في المائة) وبنك دبي الإسلامي (-4.6 في المائة) في التأثير سلباً على الاداء الشهري للمؤشر. من جهة أخرى، شهد مؤشر قطاع السلع الاستهلاكية أكبر انخفاض شهري على مستوى المؤشرات القطاعية، بفقده نسبة 6.4 في المائة من قيمته، لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 92.1 نقطة، يليه مؤشر قطاع المرافق العامة الذي شهد انخفاضا بنسبة 3.8 في المائة خلال شهر أبريل 2024 لينهي تداولت الشهر عند 890.4 نقطة.

قطر

تراجع أداء بورصة قطر للشهر الثاني على التوالي في أبريل 2024. وأنهى المؤشر العام تداولات الشهر عند 9,727.0 نقطة مسجلاً انخفاضاً بنسبة 1.2 في المائة. وسجل مؤشربورصة قطر لجميع الأسهم انخفاضاً بنسبة 0.4 في المائة، مما يشير إلى الأداء الضعيف للأسهم الكبرى في السوق. وفي ظل التراجع الذي شهدته البورصة في أبريل 2024، جاء أداء المؤشر العام لبورصة قطر منذ بداية العام 2024 حتى تاريخه في صدارة الأسواق المتراجعة على مستوى الدول الخليجية بفقده نسبة 10.2 في المائة من قيمته، فيما بلغت خسائر مؤشر بورصة قطر لجميع الأسهم 6.1 في المائة. وعلى عكس مؤشر السوق العام، عكس أداء المؤشرات القطاعية المكاسب التي سجلتها معظم القطاعات. وجاء مؤشر قطاع العقارات في الصدارة، بتسجيله نمواً بنسبة 2.0 في المائة، تبعه كلا من مؤشري قطاع التأمين والخدمات والسلع الاستهلاكية بمكاسب بلغت نسبتها 1.7 في المائة و1.6 في المائة، على التوالي. في المقابل، تراجع مؤشر قطاع الاتصالات وقطاع البنوك والخدمات المالية بنسبة 4.2 في المائة و1.3 في المائة على أساس شهري، على التوالي. وجاء سهم بلدنا في صدارة الأسهم الرابحة هذا الشهر، بمكاسب بلغت نسبتها 18.2 في المائة، وتبعه كلا من سهمي شركة

ودام الغذائية وشركة قطر لصناعة الألمنيوم بمكاسب شهرية بلغت 16.8 في المائة و12.0 في المائة، على التوالي. أما على صعيد القطاعات المتراجعة، فقد جاء في صدارتها سهم البنك التجاري، بفقده أكثر من 13.9 في المائة من قيمته، تبعه كلا من سهمي شركة مجمع شركات المناعي وشركة كيو إل إم لتأمينات الحياة والتأمين الصحي، بانخفاضهما بنسبة 7.5 في المائة و6.9 في المائة، على التوالي.

البحرين

سجل المؤشر العام لبورصة البحرين انخفاضاً شهرياً بمعدل هامشي في أبريل 2024 بنسبة 0.7 في المائة، لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 2,029.06 نقطة. وعلى صعيد الأداء القطاعي، مال الأداء تجاه القطاعات المتراجعة بعد أن سجلت خمسة من أصل المؤشرات القطاعية السبعة تراجعاً خلال الشهر، بينما شهد القطاعان المتبقيان مكاسب. وتعزى مكاسب مؤشر قطاع المواد الاساسية (+3.3 في المائة) في أبريل 2024 إلى ارتفاع سعر سهم شركة ألمنيوم البحرين، الشركة الوحيدة المكونة للمؤشر، بمعدل مماثل. وتبعه مؤشر تجزئة السلع الاستهلاكية الكمالية، بمكاسب هامشية بنسبة 0.7 في المائة، لينهي تداولات شهر أبريل 2024 عند مستوى 3,458.8 نقطة. في المقابل، شهد مؤشر قطاع الصناعة تراجعاً بنسبة 3.9 في المائة، مسجلاً بذلك أكبر انخفاض على مستوى المؤشرات القطاعية، لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 2,658.3 نقطة. وكان انخفاض سعر سهم شركة ناس بنسبة 7 في المائة خلال شهر أبريل 2024 هو السبب الرئيسي لانخفاض المؤشر خلال الشهر.

عمان

سجل مؤشر سوق مسقط 30 أعلى مكاسب شهرية على مستوى الأسواق الخليجية في أبريل 2024، بارتفاعه بنسبة 3.2 في المائة لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 4,784.2 نقطة. وشهد المؤشر مكاسب بوتيرة متواصلة خلال النصف الأول من الشهر، ثم تبع ذلك تراجع هامشي في الأسبوع الثالث من الشهر. إلا أن المكاسب التي سجلها المؤشر خلال جلسات التداول الخمس الأخيرة بنسبة 1.9 في المائة ساهمت في تعزيز معدل النمو الإجمالي. وعلى صعيد الأداء القطاعي، سجل اثنان من المؤشرات القطاعية الثلاثة في البورصة مكاسب خلال الشهر. إذ سجل المؤشر المالي ارتفاعاً بنسبة 5.5 في المائة في أبريل 2024، فيما يعد أكبر معدل نمو على مستوى المؤشرات القطاعية لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 7,763.1 نقطة، بدعم رئيسي من المكاسب التي سلجتها العديد من أسهم القطاع مثل بنك صحار الدولي (+22.7 في المائة) والشركة الدولية للاستثمارات المالية القابضة (+18.0 في المائة). وبالمقارنة، سجل مؤشر القطاع الصناعي مكاسب شهرية بنسبة 3.5 في المائة في أبريل 2024 لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 5,555.2 نقطة، فيما شهد مؤشر قطاع الخدمات انخفاضاً شهرياً هامشياً بنسبة 0.8 في المائة خلال الشهر، لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 1,833.6 نقطة.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إنّ "كامكو إنفست" *هي شركة مرخّصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").*

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبرُ مضمونُ هذا التقرير، بأيّ شكلٍ من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونيّاً أو ضريبيّاً أو من أيّ نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قراراتٍ استثماريّة. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثماريّة والوضع الماليّ والاحتياجات الخاصّة لفردٍ معيّن. وبناءً على ما تقدَّم، وقبلَ أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند ، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم واهدافهم الماليّة الخاصّة. يخضعُ محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنعُ نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أيّ اختصاص قضائيّ آخر لأيّ شخص آخر أو إدراجهم بأيّ شكلٍ من الأشكال في أيّ مستندٍ آخر أو مادّة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطيّة المسبقة.

قد يبرزُ في بعض الأحوال والظروف، تباينٌ عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنيّة بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديثَ دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكسُ أيّ تغييراتٍ جوهريّة قد تؤثر في توقعات المحلّل بشأن الشركة. من الممكن لتقلّباتِ سعر السهم أن تتسبّبَ في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمنيّ وفقَ هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحلّلين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلاّ أنّه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

ترفضُ كامكو إنفست صراحة كلّ بندٍ أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤوليّة أو يتعارضُ مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستندُ المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامّة الأخرى التي نعتقد بأنّها موثوقة. إنّنا لا نعلنُ أو نضمنُ بأنّ هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامّة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزَمُ كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أيّ مستلم في حال طاولَ تغييرٌ ما أيّ رأي أو توقع أو تقدير مبيّن فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلاميّة بحتة لا تمتّ بصلة لأيّ غرض استثماري او تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أيّ التزام قانونيّ و/أو اتفاقيّة ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أيّ التزام بتحديث معلوماتٍ مماثلة. إنّكم تحملون مسؤوليّة إجراء أبحاثكم الخاصّة وتحليل المعلومات المتضمّنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق الماليّة موضوع التقرير أو أيّ مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضعَ بيانات/معلومات محدّدة للبنود والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكّلُ كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسّر أيّ عبارة واردة في هذا التقرير على أنّه طلبٌ أو عرضٌ أو توصية بشراء أو التصرّف في أيّ استثمار أو بالالتزام بأيّ معاملةٍ أو بتقديم أيّ نصيحةٍ أو خدمةٍ استثماريّة. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق الماليّة. لا ينبغي على الآخرين ممّن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه. يتوجّب على كلّ كيان أو فرد يصبحُ بحوزته هذا التقرير أن يطّلعَ على مضمونه ويحترم التقييدات الواردة فيه وأن يمتنعَ عن التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه حيث يُعدّ من غير القانونيّ تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيّد بأيّ ترخيص أو تسجيل أو متطلّبات قانونيّة.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك."عامة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تندرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلاليّة بحتة ولا تهدفُ بالتالي إلى توقع النتائج الفعليّة بحيث قد تختلف بشكلٍ ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبيّنة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تتدنّى، وقد تشهدُ قيمة الاستثمار كما الايرادات المحقق منه تقلّباتٍ من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاولُ الأسواق الاقتصاديّة ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسيّة أو الماليّة، إلخ...).

لا يدلّ الأداء الماضي على النتائج المستقبليّة. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاصّ) غير دقيقة بالأساس وتخضعُ للرأي والتقدير. إنّها عبارة عن آراء وليست حقائق تستندُ إلى توقعاتٍ وتقديرات راهنة وتعوّل على الاعتقادات والفرضيّات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعليّة اختلافاً جوهريّاً عن المحصّلات والعوائد المصرّح عنها أو المتوقعة وليس هناك أيّ ضماناتٍ للأداء المستقبليّ. تنشأ عن صفقاتٍ معيّنة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامّة لا تناسبُ بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزمُ هذا التقرير على رصدَ أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفيّة استثماريّة كاملة وقد يتّخذ مدراءُ ومسؤولين وموظفين فيها، مواقف تتعارضُ مع الآراء المبيّنة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصّين في كامكو إنفست تزويدَ عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفويّة أو خطيّة حول السوق أو باستراتيجيّات للتداول تعكسُ آراء متعارضة مع الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ولمكاتب التداول خاصّتنا ولأعمالنا الاستثماريّة اتخاذ قراراتٍ استثماريّة لا تتناغمُ والتوصيات أو الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقاتٍ على مستوى خدمات الاستثمار المصرفيّة أو علاقات عمل أخرى تحصلُ في مقابلها على تعويضٍ من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتمّ مراجعة الحقائق والآراء المبيّنة في هذا التقرير من قبل المختصّين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفيّة الاستثماريّة، ويمكن ألاّ تجسّدَ معلومات يكون هؤلاء المختصّين على علم بها. يمتلكُ بنك الخليج المتحد- البحرين غالبيّة أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكيّة أو أن تشهدَ على تضارب مصالح.

اخلاء المسؤوليّة القانونيّة و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلاناتٍ أو ضماناتٍ صريحة أو ضمنيّة. وإنّنا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليّتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنيّة، أيّاً كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كلّ ضمانةٍ تتعلّق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معيّن و/أو كلّ ضمانة تتعلّق بعدم المخالفة. لا تقبلُ كامكو إنفست تحمّلَ أيّ مسؤوليّة قانونيّة في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير ، وأيّ إغفالٍ عن أيّ أضرار أو خسائر أيّاً كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضيّة، خاصّة أو تبعيّة، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكّن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأيّ خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤوليّاتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزمة.

شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)
برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق
ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت
هاتف : 6600 2233 (965)+ فاكس: 2249 2395 (965)+
البريد الالكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com
الصفحة الالكترونية : www.kamcoinvest.com